بطاقة تأطيرية للورشة رقم 3
اصلاح المالية والجباية المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة

الاشكالية :

التنمية المحلية قائمة لحد الآن على التدخل شبه الحصري لميزانية التجهيز للدولة، عن طريق المخصصات الممنوحة سنويا ضمن البرامج القطاعية للتنمية و المخططات البلدية للتنمية، بالإضافة الى اعانات التجهيز والاستثمار الممنوحة من خلال صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

مبالغ ضخمة منحت للولايات و البلديات من أجل انجاز العديد من المنشآت، غالبا ما كانت ذات طابع اجتماعي.

البنى التحتية الاساسية التي تم انشاؤها ، (الطرق،شبكات الصرف الصحي، الغاز، الكهرباء، المناطق الصناعية و مناطق النشاط، المدارس ، مراكز التكوين، برامج الاسكان....)و التي مكنت من تحسين الظروف المعيشية للمواطن بشكل محسوس، تشكل اليوم قاعدة تسمح بخلق اقتصاد محلي حقيقي.

من جهة أخرى، عرف حجم أعباء ونفقات الجماعات المحلية، خصوصا البلديات، ارتفاع كبيرا، تزداد كلما ازداد إنجاز تلك الهياكل القاعدية، الى حد توجيه، خلال السنوات العشر (10) الأخيرة، معظم إعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية للتكفل بقسم التسيير.

إن هذه السياسة الارادية للدولة حصرت الجماعات المحلية (الولايات و البلديات) في دور بسيط موجه للتكفل ببعض الخدمات العمومية القاعدية بالاعتماد بشكل أساسي على دعم ميزانية الدولة.

ان نقص الموارد المالية للتكفل الامثل بالخدمات العمومية الأساسية من طرف الجماعات المحلية ناتج أساسا عن ضعف الايرادات الجبائية للبلديات، لاسيما الفلاحية منها، ويرجع ذلك من جهة الى غياب أطر التشاور و التنسيق، و كذا تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات المعنية بالوعاء الجبائي و كذا بتحصيل الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى غياب احصاء شامل للمتلكات والنشاطات، إلى جانب تفشي ظاهرة التجارة الموازية، مما أدى الى نقص كبير في ايرادات الجماعات المحلية.

ملف الجباية المحلية كان موضوع عدة محاولات اصلاحات كان نتيجتها بعض التعديلات البسيطة (الغاء، تخفيض بعض الضرائب والرسوم) ، هذه التعديلات أثرت بشكل سلبي على المداخيل الجبائية للجماعات المحلية في غياب مقابل مالي عن هذه التخفيضات الجبائية (***على سبيل المثال : الضريبة على النشاط المهني TAP والتي تم فرضها بموجب أحكام قانون المالية لسة 1996 ، حيث خضعت لعدة تعديلات في حين أنها هي المصدر الرئيسي لتمويل الميزانيات المحلية بحيث تمثل نسبة 72 % من الايرادات الجبائية للبلديات وأكثر من 98 % بالنسبة لميزانيات الولايات***).

بشكل عام، تتميز المالية المحلية بعدم التوافق بين الموارد العامة المحدودة وحجم أعباء التسيير التي هي في تزايد مستمر .

الأهداف :

- تنويع الموارد المالية للجماعات المحلية لتمكينها من أجل ضمان التنمية ، والاستجابة بفعالية لمتطلبات المواطنين .
-مراجعة طريقة توزيع الجباية بين الدولة والجماعات المحلية .
-بعث دراسة معمقة حول اصلاح الرسم على النشاط المهني وآليات تعويضه تحسبا لإلغائه التدريجي، وهذا تنفيذا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية .
-اختيار طريقة تسيير متجددة للأملاك العقارية التابعة الجماعات المحلية يتميز بترشيد النفقات والرفع من مستوى المداخيل .
-الاستغلال الاقتصادي للفضاء العام .
-عصرنة تسيير المرفق العام من أجل فعالية أكثر لتحقيق أهداف المردودية المالية.
-تعميق الدراسة حول اصلاح الضريبة العقارية، لاسيما الرسم العقاري والرسم على رفع القمامات المنزلية .
-دعم مستمرة ومرافقة جيدة للجماعات المحلية من طرف الدولة من الجوانب المنهجية، التقنية والمالية .
-تعاون ثري وتضامن متين بين الجماعات المحلية .
-شراكة بين الجماعات المحلية وتنظيمات المجتمع المدني لخدمة التنمية المحلية .

محاور النقاش :

-نموذج جديد للتنمية المحلية ، للإبتعاد تدريجيا عن هيمنة الانفاق العام، وتعزيز دور جميع الفاعلين على المستوى المحلي .
-دور المؤسسات العمومية المحلية في تمويل التنمية على المستوى المحلي .
-استراتيجية ومقاربات لتثمين الممتلكات العقارية للجماعات المحلية والاستغلال الاقتصادي للفضاءات العامة .
-كيفية تحسين تحصيل الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية .
-إنشاء آلية على المستوى الولائي لتعاضد الوسائل المالية لمختلف الأجهزة القطاعية الموجودة (بحيث يمكن للوالي أن يتولى وظيفة آمر بالصرف ثانوي غير ممركز) .
-الولوج إلى القروض لا سيما تمويل المشاريع المنتجة للمداخيل والمحفزة للتنمية الاقتصادية المحلية .
-منح حق الامتياز لبعض المرافق العمومية (أسواق جوارية، الطرق، صيانة المباني...) من خلال الشراكة مع القطاع الخاص أو تنظيمات المجتمع المدني .
-تعزيز ودعم التضامن بين الجماعات المحلية، سيما بمراجعة أحكام المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره .